



2006

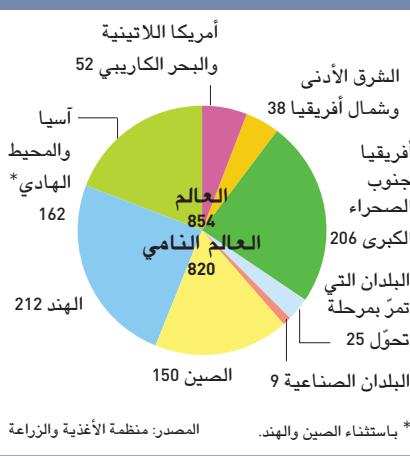
حالة إعدام الأدمى في العالم

من «تقديم المدير العام»

هل يزال هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2015 قابلاً للتحقيق؟ إن الإجابة هي «نعم» وبصوت عال، طالما كان هناك عمل متضاد وملموس وسريع تنفيذاً لخطوة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. واليوم، نحن على ثقة بأنه يمكننا الفوز في السباق ضد الجوع، بشرط توافر الموارد الضرورية، والإرادة السياسية، والسياسات الصحيحة. إننا نتفق تماماً مع الغاية الرئيسية لفريق المهام ضد الجوع التابع لمشروع الأمم المتحدة للأغذية بأن ذلك هدف يمكن بلوغه.

وبالفعل، سبقى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعيد المنال، حتى ولو افترضنا أن الهدف الإنمائي للأغذية سوف يتحقق عام 2015. وبطبيعة بلوغ هذا الهدف في البلدان النامية، ينبغي خفض عدد ناقصي التغذية بحدود 31 مليون نسمة سنوياً بين 2001-2003 و2015.

ناقصو التغذية في 2001-2003 (بالملايين)



القضاء على الجوع في العالم - حصاد عشر سنوات بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية

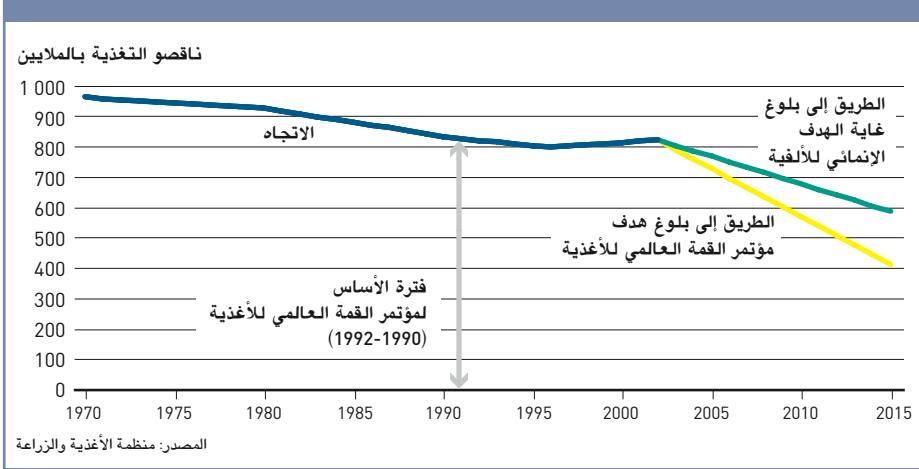
لم يحرز أي تحسن ملحوظ نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية على المستوى العالمي. ومنذ الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية للهدف المذكور، لم ينخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية إلا بحدود 3 ملايين نسمة: أي من 823 مليوناً إلى 820 مليوناً.

ونظراً لنمو عدد السكان، فإن الانخفاض الطفيف في عدد الجياع أدى إلى تدني نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بثلاث نقاط مئوية - أي من 20 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 17 في المائة في الفترة 2001-2003. وهذا يعني أن التقدم حدث بالفعل لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. والنجاح في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يت�权 على ترسير ملحوظاً في معدل الانخفاض في نسبة ناقصي التغذية.

في نوفمبر/تشرين الثاني 1996، تعهد رؤساء الدول والحكومات من أكثر من 180 دولة أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستئصال الجوع. وكخطوة مهمة تجاه هذا الهدف النبيل الذي طال انتظاره، ألزم زعماء العالم أنفسهم بما اعتبر هدفاً طموحاً ولكن يمكن تحقيقه على المدى المتوسط وهو تخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 وذلك قياساً بمستوى 1990.

وبعد مرور عشر سنوات، لا يزال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً للغاية. ففي الفترة 2001-2003، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، كان عدد ناقصي التغذية في العالم لا يزال بحدود 854 مليون نسمة: 820 مليوناً منهم في البلدان النامية و25 مليوناً في البلدان التي تمر بمرحلة تحول و9 ملايين في البلدان الصناعية. وعلى الرغم من التقدم في بعض البلدان،

عدد ناقصي التغذية في العالم النامي



نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

القمة العالمي للأغذية يستوجب خفض هذا العدد إلى 85 مليوناً بحلول عام 2015.

أما إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فهو الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في عدد ناقصي التغذية وفي نسبتهم على حد سواء منذ 1990-1992، وإن كان ذلك انطلاقاً من مستوى متده في الأساس. ورغم الانخفاض الملحوظ في عدد ناقصي التغذية في حقبة السبعينيات، استمر الاتجاه المتضاد في العقود التالية. ولم يختلف عن هذه القاعدة العقد الذي أعقب الفترة المرجعية التي حددتها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، رغم تباطؤ معدل الزيادة في السنوات التالية.

وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول، ارتفع عدد ناقصي التغذية بصورة طفيفة، من 23 مليوناً إلى 25 مليوناً. ويعود هذا الارتفاع بشكلي أساسي إلى الأرقام الأعلى المسجلة في رابطة الدول المستقلة، حيث يوجد القسم الأكبر من ناقصي التغذية في إقليم.

نقص التغذية في الفترة المؤدية إلى عام 2015

على الرغم من التقدم البطيء والشاق الذي أحرز على المستوى العالمي في الحد من الجوع خلال العقد المنصرم، تظهر دلائل إيجابية من بعض أحدث توقعات منظمة الأغذية والزراعة، التي تشير إلى احتمال حدوث تسارع في المستقبل. فمن المتوقع أن ينخفض انتشار الجوع في البلدان النامية بمقدار النصف تماماً، أي من المعدل الأساسي (في الفترة 1990-1992) البالغ 20.3 في المائة إلى 10.1 في المائة في عام 2015. وإذا ما حدث ذلك، ستتحقق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة

بالحد من الجوع. ولكن لا يمكن أن يُقال نفس الشيء عن التزام مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك لأن من المتوقع أن يظل عدد ناقصي التغذية في عام 2015 متقارناً العدد المستهدف بما يبلغ 170 مليوناً من الجياع. وليس من المتصور أن ينخفض عدد ناقصي التغذية في جميع الأقاليم النامية. فمن المتوقع أن يبلغ شرق آسيا فقط هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فمن المتوقع، على العكس من ذلك، أن يشهد زيادة في ناقصي التغذية لديهما، حيث ترتفع أعدادهم في عام 2015 عن الأعداد في الفترة 1990-1992. كما أن

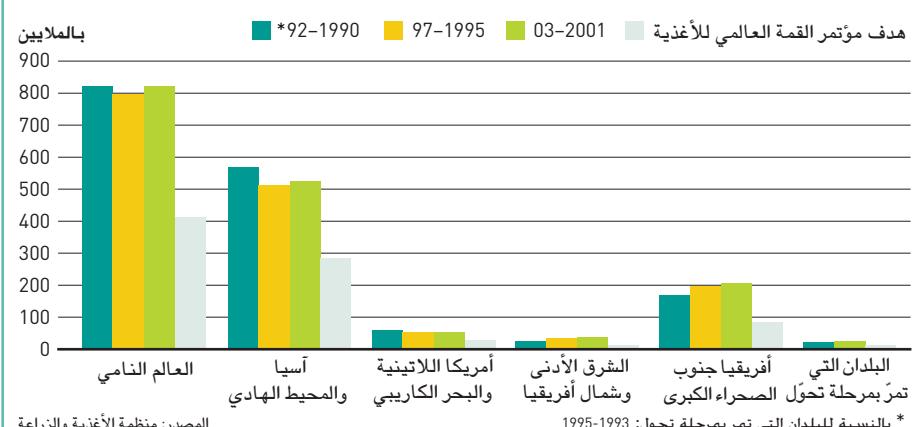
ومن جهة أخرى، ارتفع عدد ناقصي التغذية في فترة الإحدى عشرة سنة التي أعقبت الفترة المرجعية التي حددتها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وذلك في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني استمرار الاتجاه المسجل في العقود الثلاثة الأخيرة على أقل تقدير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، لا بد من التوقف عند التقدم الذي أحرزه أخيراً في هذا الإقليم لخفض انتشار الجوع. فللمرة الأولى منذ عدة عقود، شهدت نسبة السكان ناقصي التغذية في الإقليم انخفاضاً ملحوظاً، من 35 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 32 في المائة في الفترة 2001-2003، بعدما بلغت 36 في المائة في الفترة 1995-1997. وهذا تطور يبعث على الأمل مع أن المهمة لا تزال صعبة للغاية في هذا الإقليم: فقد ازداد عدد ناقصي التغذية من 169 مليوناً إلى 206 ملايين، في حين أنّ بلوغ هدف مؤتمر

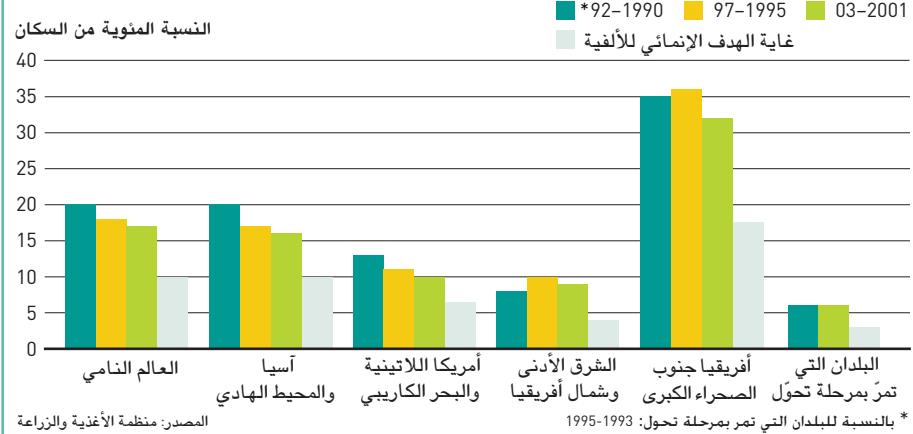
الاتجاهات الإقليمية لنقص التغذية

ينطوي الركود العالمي في مجال خفض معدلات الجوع على تباين كبير بين الأقاليم، فقد شهدت آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعاً إجمالياً في عدد ناقصي التغذية منذ الفترة المرجعية التي حددتها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. غير أنّ معدل التخفيض في الإقليمين ظلّ أقلّ من المعدل اللازم لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بحلول عام 2015. كذلك لوحظ في آسيا والمحيط الهادئ أن عدد ناقصي التغذية انعكس اتجاهه نحو الزيادة في الجزء الأخير من العقد، رغم استمرار التراجع في انتشار نقص التغذية. وانعكاس هذا الاتجاه تؤكد الأرقام المطلقة المسجلة في كل من الصين والهند في الفترة 2001-2003 مقارنة مع الفترة 1995-1997.

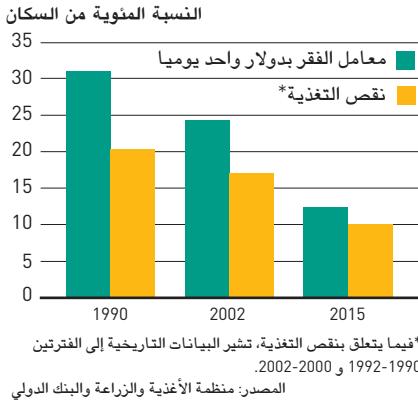
عدد ناقصي التغذية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية



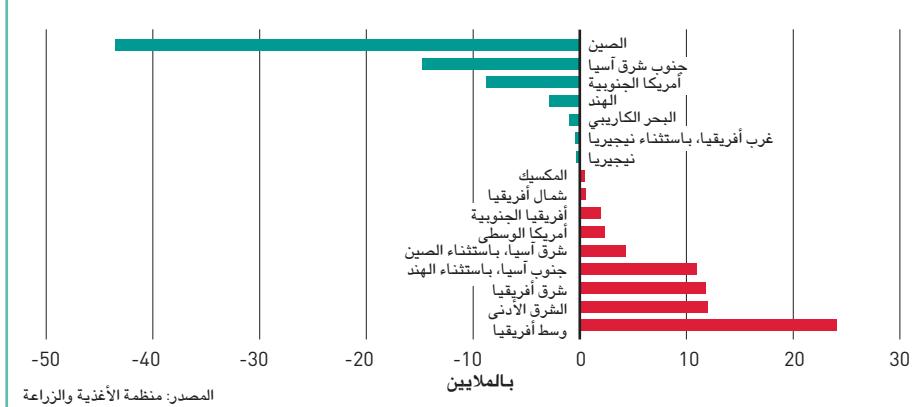
نسبة ناقصي التغذية وغاية الهدف الإنمائي للألفية



الفقر ونقص التغذية



التغيرات في عدد ناقصي التغذية بحسب الأقاليم الفرعية من 1990-1992 إلى 2001-2003



وتوقعات معدلات الفقر ونقص التغذية إلى أن غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيف نسبة الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015) ستتحقق في السيناريو الأساسي، وهي إشارة لها أهميتها. وتُستخدم منهجيات مختلفة لتقدير الفقر ونقص التغذية، والأرقام لا يمكن مقارنتها مباشرة. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة عن كثب على اتجاهات كلا المؤشرين في البلدان النامية يكشف أن الفقر انخفض بسرعة أكبر من انخفاض نقص التغذية. وتشير توقعات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بهذين المؤشرين إلى أن هذا الاتجاه سيستمر.

مما سبق، يتضح أن انخفاض الفقر لا يعود بالفائدة بدرجة متناسبة على الفقراء الذين يعانون نقص التغذية أيضاً. ومع أن أسباب تباطؤ معدل انخفاض الجوع ليست واضحة، فإن الجوع نفسه قد يكون من العوامل المهمة التي تشكل عائقاً يحول دون الإفلات من الفقر (مصددة الجوع). والجوع ليس نتيجة الفقر فحسب، بل هو أيضاً سبب من أسبابه، وهو يُضعف الإمكانيات الإنتاجية للأفراد والأسر الدول بأكملها.

واحدى الانعكاسات السياسية المهمة لهذه العلاقة هي أن الجوع، في حالة عدم اتخاذ تدابير هادفة، سيقوّض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في العالم. فنمو الدخل، رغم ضرورته، لا يكفي دائمًا لاستئصال الجوع. واتخاذ تدابير محددة موجهة مباشرة إلى ضمان إمكانية الحصول على الغذاء يمثل عنصراً لا غنى عنه من عناصر الجهود الفعالة للقضاء على الجوع.

فيها بين 29 و 72 في المائة من السكان. ويبلغ متوسط نسبة الانتشار 42 في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان هذه البلدان الذي يبلغ حالياً 580 مليوناً ليصل إلى 1.39 مليار نسمة بحلول عام 2050. وباستطاعة العديد من هذه البلدان، رغم سجلها التاريخي الضعيف، أن تحقق زيادات كبيرة وذلك بمنح الأولوية لتنمية الإنتاج الغذائي المحلي، مثلما فعلت بلدان أخرى في الماضي.

نقص التغذية والفقر

سيساهم النمو في نصيب الفرد من الدخل في التخفيف من وطأة الجوع، وذلك بالحد من الفقر وزيادة نصيب الفرد من الطلب على الأغذية. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع التسعينيات في معظم الأقاليم ومجموعات البلدان. وتشير اتجاهات

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا، رغم توقع بلوغهما غاية الهدف الإنمائي للألفية، ليسا على الطريق نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ومن المرجح أن تنعكس اتجاهات تزايد أعداد ناقصي التغذية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولكن جنوب آسيا هو وحده بين هذه الأقاليم الثلاثة الذي يتوقع أن يبلغ غاية الهدف الإنمائي للألفية.

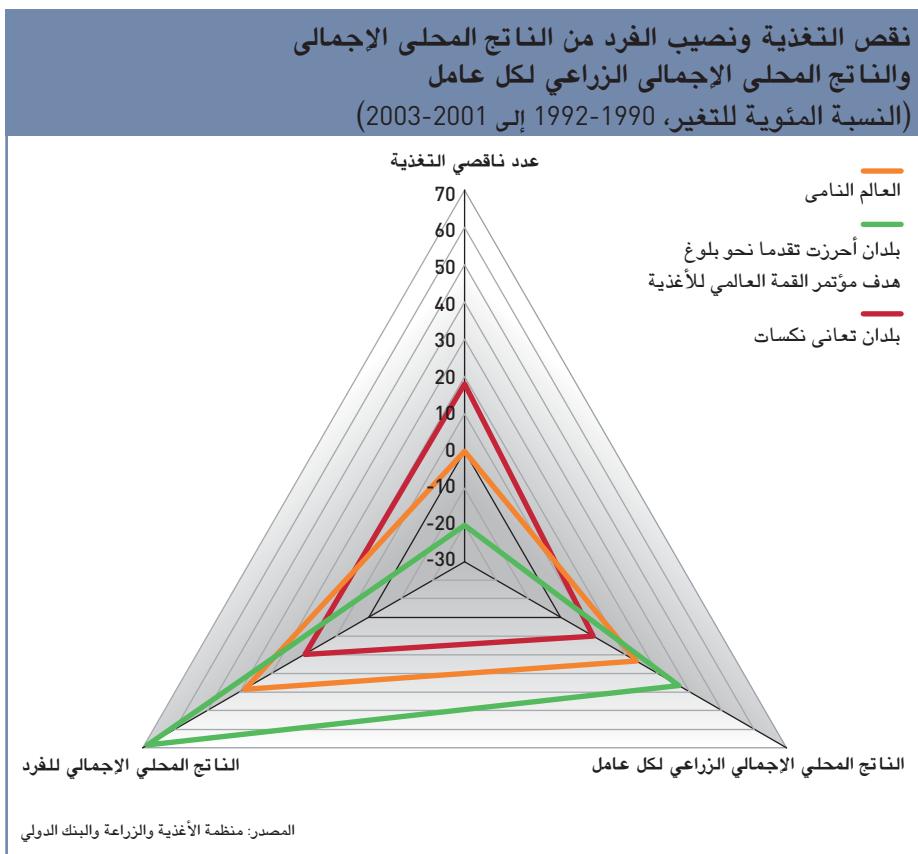
وسيكون الحد من الجوع صعباً على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي اتسمت تاريخياً بارتفاع شديد في استهلاك الأغذية (أقل من 200 سعر حراري للفرد يومياً في الفترة 1999-2001)، وكذلك انخفاض توقعات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وحدودية قاعدة الموارد الزراعية. ويندرج إثنان وثلاثون بلداً في هذه الفئة من البلدان التي تتراوح معدلات نقص التغذية

توقعات نقص التغذية في العالم النامي

نهاية الهدف الإنمائي للألفية	انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)			عدد ناقصي التغذية (بالملايين)		
	2015	1992-1990	هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	2015	1992-1990	البلدان النامية
10.2	10.1	20.3	412	582	823	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
17.9	21.1	35.7	85	179	170	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
3.8	7.0	7.6	12	36	24	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
6.7	6.6	13.4	30	41	60	جنوب آسيا
13.0	12.1	25.9	146	203	291	شرق آسيا*
8.3	5.8	16.5	139	123	277	

* بما في ذلك جنوب شرق آسيا.

نحو الوفاء بـالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية



تبذل من أجل تنشيط النهج المزدوج، على اعتبار أنه الإطار الاستراتيجي الرئيسي لتخفيض معدل الجوع، في صدارة مبادرات تخفيض الفقر على كافة الأصعدة. وفي عالم لديه من الوسائل ما يكفي لتوفير الغذاء لسكانه، يصبح استمرار الجوع عاراً على العالم. لقد تعلمنا من التجارب كثيراً. إننا نعلم ما يجب عمله لتسريع الخطى نحو عالم خال من الجوع. وهناك أكثر من 850 مليون شخص يتذمرون مما يمكن عمله. ومن الضروري إعطاء دفعة كبيرة لجهودنا الرامية إلى بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض الجوع. وفي الإمكان بلوغ هذا الهدف إذا توافرت الإرادة السياسية.

ومن المفهوم جيداً حتى الآن، أن الجوع يهدد صحة الأفراد وإنجابهم وجهودهم من أجل الهروب من الفقر. لذلك، فإن المضي بخطى سريعة في مجال تخفيض الجوع يحتاج إلى اتخاذ تدابير مباشرة لمساعدة الفقراء وناقحي التغذية على الخروج من شرك الجوع والفقر. ويوضح الدليل التجريبي المأخوذ عن عدد كبير من البلدان أن التدابير المباشرة والموجهة نحو الأهداف تساهم بشكل كبير في تخفيض الجوع والفقر على السواء.

ويتبع نهج مزدوج، يركز على العمل المباشر ضد الجوع إلى جانب التركيز على التنمية الزراعية والريفية، يعتبر وسيلة فعالة لإتاحة إمكانيات جديدة لسبل المعيشة أمام أكثر الناس تعرضاً وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب إتاحة نوعية حياة أفضل لهم. لذلك، ينبغي أن تأتى الجهود التي

دروس مستفادة في مجال تخفيف الجوع

عند زيادة جهودنا لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وعند توسيع مجالات التقدم، يمكن أن تكون التجارب السابقة مرشداً لا غنى عنه في ما يتعلق بالاتجاهات العامة للسياسات. وفي ما يلي بعض الدروس المتعلقة بالسياسات المأخوذة من النجاحات والإخفاقات السابقة في مجال تخفيف الجوع.

- تخفيض الجوع ضروري من أجل تسريع التنمية وتخفيف الفقر.
- النمو الزراعي ضروري من أجل تخفيض الجوع.
- يمكن للتكنولوجيا أن تسهم، ولكن بالشروط الصحيحة.
- الاستثمار العام ضروري من أجل النمو الزراعي.
- المساعدات الإنمائية لا تستهدف أكثر البلدان احتياجاً.
- السلام والاستقرار هما شرطان ضروريان لتخفيض الجوع والفقر.

طريق مزدوج المسار - نهج مُجرب وفعال

يشير ترکز الجوع في المناطق الريفية إلى أنه ليس بالإمكان تحقيق تخفيض مستمر للجوع دون توجيه اهتمام خاص بالتنمية الزراعية والريفية. وتلك البلدان التي تمكنت من تخفيض الجوع لم تحقق نمواً اقتصادياً شاملًا وسريعاً فحسب ولكنها تمكنت أيضاً من تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية الزراعية تزيد عن المكاسب لدى البلدان التي تعاني نكسات أو حالات ركود. وهذا يعني أن الاستثمارات واسعة النطاق في الزراعة وفي الاقتصاد الريفي هي شرط لا بد منه للإسراع في تخفيض الجوع. والقطاع الزراعي هو بطبيعة الحال أداة النمو للاقتصادات الريفية جميعها، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي القائم على الإنتاجية يمكن أن تزيد من الإمدادات الغذائية وتخفض أسعار الأغذية في الأسواق المحلية، وتزيد الدخول الزراعية، وتعطي دفعة للاقتصاد المحلي وذلك بتوليد الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً.



Majid Chaar
Chief, Media Relations Branch
Information Division
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
Telephone: (+39) 06 57053528
E-mail: majid.chaar@fao.org

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

FIVIMS Secretariat
Economic and Social Department
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
Telephone: (+39) 06 57053354
E-mail: fivims-secretariat@fao.org